الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

7-8-9 **رمضان** 1438 / 2-3-4 **يونيو** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

سجناء "الحقوق الخاصة" يحلمون بالصوم مع ذويهم

يترقبون مبادرات المحسنين في رمضان

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 رمضان 1438هـ - 3 يونيو 2017م
http://www.al-madina.com/article/526856

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير - منصور السندي

خلف القضبان يقبع عدد من سجناء الحقوق الخاصة بإصلاحية مكة المكرمة والذين تنوعت قضاياهم بين الديات وتوقيع شيكات وكمبيالات وأوراق أوامر الدفع، والتهرب من دفع النفقة للزوجة والأبناء، إلى جانب عمليات التستر في الاستثمار والتجارة، استغلال وخداع بعض شركات تقسيط السيارات والمكيفات، الإهمال وعدم التأمين على المركبات من الحوادث، فضلاً عن الفوائد الخيالية المركبة ونسبها العالية على مقترضين، وتلاعب الدائنين في نسبة الفوائد والأرباح الاستغلالية..

ويترقب هؤلاء مبادرات المحسنين وأهل الخير في تفريج كربهم وإطلاق سراحهم خصوصا مع حلول شهر رمضان المبارك حيث تتجدد آمالهم في مغادرة الإصلاحية والالتحاق بأسرهم وعائلاتهم بعد طول غياب.

هكذا حال عدد من سجناء الحق الخاص والديات الذين التقتهم «المدينة» داخل عنابرهم بالإصلاحية حيث يمنون النفس أن يقوم أهل الخير والعطاء في هذا الشهر الفضيل والذين هم كثر في بلادنا من رجال الأعمال والتجار ورجال البر والإحسان ليجمعوا فضيلتي الإحسان في شهر رمضان المبارك في أقدس بقاء الأرض وقبلة المسلمين لمساعدة هؤلاء المستنجدين بعطائهم ليعودوا إلى أسرهم وذويهم في أقرب وقت.

عريس خلف القضبان

بداية تحدث النزيل (ي.م 33 عاما) والذي لم يمض على زواجه شهرين عندما تسبب في حادث دهس مروري أدى لبتر قدم شخص أثناء مروره بشارع العكيشية وتم تقدير الدية بمبلغ 217 ألف ريال ما استدعى إيقافه منذ 11 شهرا حتى سداد المبلغ.

وقال بأن السرعة أفقدته السيطرة على المركبة عندما تفاجأ بالشخص وهو يقوم بعبور الشارع حيث أسفرت التحقيقات المرورية على تحمله الخطأ بنسبة 100% محذراً الجميع بعدم الانشغال بأي أمور أخرى مهما بلغت أهميتها أثناء القيادة حتى لا يحدث لهم ما حدث له متمنيا من أهل الخير مساعدته للخروج والعودة إلى زوجته ووالديه في القريب العاجل.

الفصل يعثر السداد

أما النزيل (م.ح) فيقول أن سبب إيقافه يعود إلى اقتراضه مبلغ 200 ألف ريال لعلاج والدته التي قدر الله لها إصابتها بمرض السرطان على أن يقوم بإرجاعها 320 ألف ريال على شكل أقساط شهرية حيث سدد منها 75 ألف ريال لكن فصله من عمله بإحدى الشركات الخاصة فاقم من مشكلته ما جعله يتعثر في سداد الأقساط وتم إيقافه من قبل محكمة التنفيذ حتى سداد كامل المبلغ مشيرا إلى أنه يبلغ من العمر 35 عاما وهو متزوج ولديه 5 أبناء والآن مضى على إيقافه شهران متأملا من أهل العطاء مساعدته وتفريج كربته.

سجون مكة: برامج تدريبية وتثقيفية للارتقاء بمخرجات الإصلاحية

من جهته أوضح العقيد صالح بن علي القحطاني مدير إدارة السجون بالعاصمة المقدسة بأن المديرية العامة للسجون تهدف إلى إصلاح النزيل وإرجاعه إلى المجتمع كفرد صالح يعين نفسه ويساعد الآخرين ومن هذا المنطلق تكثف السجون جهودها في تطوير وتحسين عجله الإصلاح من خلال أقسامها وهي تحاول جاهده في إصلاح النزلاء من خلال أقسامها ولا يقف هذا التطور عند هذا الحد وإنما تم تطوير العاملين وتحسين خدماتهم من خلال إدارة التأهيل والإصلاح، مشيراً إلى أن برنامج التعليم يهدف إلى تطوير النزلاء وإكمال مراحل التعليم من محو الأمية إلى مرحلة الثانوية العامة حيث بلغ عدد الدارسين (268) نزيلا منهم (50) ملتحقا بالجامعة كما تم الاتفاق مع جامعة أم القرى لالتحاق النزلاء بها لإكمال

دراستهم وعددهم (50) في جميع التخصصات الأدبية والشرعية أما برنامج المعهد الثانوي الصناعي يقدم دورات في بعض الأقسام مثل قسم التبريد وقسم الكهرباء وقسم الخياطة وقسم الميكانيكا وقسم الإلكترونيات وقسم الحاسب الآلي حيث بلغ عدد المجتازين لهذه الدورات (144) نزيلاً مبيناً بأن المعهد الصناعي الثانوي من المعاهد التي تحرص رفع الثقة لدى النزيل من خلال العمل والإنتاج والمشاركة في الأنشطة المختلفة.

حقوق الإنسان تناشد المحسنين تفريج كرب المكبلين بالديون وديات الحوادث

من جانبه أوضح الدكتور محمد بن مطر السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن إخواننا النزلاء في جناح الحقوق بإصلاحية مكة يحظون باهتمام ورعاية وعناية ويجدون من الاحترام والتقدير من إدارة سجون مكة وهذا ما وقفت عليه بنفسي وقد صدرت بحقهم أحكام من المحاكم الشريعة بالإيقاف وتسديد ما عليهم من حقوق مالية.

وناشد الدكتور السهلي المحسنين من رجال الأعمال والتجار بأن يلفتوا إلى هذه الفئة من إخواننا وأبنائنا الذين كبلوا بالديون وديات الحوادث وليس عليهم من حقوق سوى سداد هذه الديون والديات وأن يوجهوا صدقاتهم وزكواتهم فهم من أصحاب الزكاة ومن الأصناف الثمانية الذين تجب عليهم الزكاة فهم فقراء ومساكين في الجملة والغارمين الذين عليهم ديون وديات.ودعا السهلي أهل الخير والعطاء أن يقوموا بالتواصل مع إدارة سجون العاصمة المقدسة وقال إن القائمين عليها نعرفهم جيداً من الأخوة الفضلاء وممن يهتمون بهذه الفئة وأرجوا أن يتوجهوا بالتنسيق مع المديرية العامة للسجون لأخذ قوائم بأسماء هؤلاء المساجين الذين لم يبق لهم سوى تسديد الديون والله عز وجل لا يضيع أجر من أحسن عملا وقال: ﷺ (من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة(

الانشغال عن القيادة

وقال: النزيل (م.خ) بأنه يعمل على حافلة نقل معلمات حيث طلبن منه إحضار فطور لهن بعد أن قام بإيصالهن إلى مدرستهن بجنوب مكة وأثناء القيادة انشغل بصحون الطعام ما جعله يفقد السيطرة على المركبة ويدهس رجلا كان بجوارها حيث تم إسعافه إلى المستشفى لتلقي العلاج وكانت حالته الصحية حرجة وبعد يومين تم إبلاغه بوفاته منذ ذلك الوقت قبل 8 أشهر وهو موقوف بعد أن صدر حكم المحكمة الشرعية بدفعه دية بمبلغ 300 ألف ريال مشيراً إلى أنه يبلغ من العمر49 عاما متزوج وله 6 أبناء ليس لهم بعد الله عائل سواه داعيا أهل البر والإحسان العمل على مساعدته في محنته حتى يعود إلى ذويه مبينا بأن ذوي المتوفى رفضوا التنازل عن الدية أو قبول التقسيط محذرا عموم قائدي المركبات بضرورة التركيز أثناء القيادة وعدم الانشغال بأي أمور جانبية حتى لا يقعوا فيما حدث له وجعله خلف القضبان.

همال التأمين

ويقول النزيل (أ.م): إنه موقوف على حق خاص بمبلغ 300 ألف ريال عبارة عن دية حادث مروري وقع له قبل سنة وستة أشهر بعد انقلاب مركبته ما أدى إلى صدمها عابر سبيل حيث رفض ذوو المتوفى التنازل أو تقسيط الدية كونه يعول 4 أبناء ومركبته لم تكن مؤمنة وهذا الخطأ الفادح من قبله قاده إلى خلف القضبان مبينا بأنه يبلغ من العمر 38 عاما وكان يمني النفس لإكمال نصف دينه قبل وقت الحادث بأشهر إلى أن القدر لم يمهله.

دية الأصابع الثلاث

وأبان النزيل (أ.ش) بأن قصته بدأت منذ 9 أشهر حيث تسبب خلال موسم حج العام الماضي في دهس قدم شخص صادف تواجده وقت الحادث مما أدى إلى إصابته وقطع 3 أصابع حيث كانت نسبة تحمله للحادث 100% من قبل المرور وصدر بحقه حكم شرعي يقضي بدفعه مبلغ 93 ألف ريال، وقال إنه حاول مع المتضرر تخفيض المبلغ وأنه وافق على قبول 50 ألف ريال لكنه اشترط استلامها مقدما وهذا ما لم يتوفر معه وعليه لم يكن هناك خيار سوى أن يقبع خلف القضبان في انتظار إسهامات أهل الخير من رجال الأعمال والتجار في الإفراج عن كربته.

غواية شيطانية

ويشير النزيل (ع.ح) إلى أن قضيته كانت بسبب مشاجرة بينه وبين شخص آخر تسبب له بإصابة شق أسفل البطن حيث صدر حكم شرعي من المحكمة فيما يعرف شرعا بالأرش وقدرت قيمة التعويض بمبلغ 300 ألف ريال كدية للمجني عليه، وأضاف: توفي والداي وأنا خلف القضبان حيث أمضي الآن سنتين في الإصلاحية في انتظار فاعلي الخير في هذه البلاد المباركة بأن يسهموا في دفعها عنه حتى يتسنى له الخروج والتقاء ذويه مشيراً إلى أنه لم يفقد الأمل في الإفراج عنه خلال الشهر الفضيل محذرا الشباب بعدم الانجرار وراء إغواء الشيطان حتى لا يحدث ما حدث له نتيجة الغضب والتهور.

الأب وزوجته وامرأة أخرى عنفوا الأطفال الثلاثة

المصدر: جريدة الوطن السبت 7 رمضان 1438هـ - 3 يونيو 2017م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=305474&CategoryID=3

مكة المكرمة: أحمد الجهني 2017-06-03 9:49 PM

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة أن شرطة جرول بالعاصمة المقدسة استدعت والد الأطفال الثلاثة الذين طردهم من المنزل، وتبين فيما بعد أنهم تعرضوا للإيذاء بعد أن دخل أحدهم إلى المستشفى للعلاج من الاعتداء الجسدي والنفسي، كما علمت الصحيفة أن من ضمن المستدعين للتحقيق في القضية زوجة الأب وكذلك امرأة أخرى. وجاء الاستدعاء لسماع أقوال هذه الأطراف والرد على ما أشار إليه الأطفال خلال التحقيق بأنهم تعرضوا للتعنيف من قبلهم، الأمر الذي استدعى تنويم شقيقهم في المستشفى.

وقالت المصادر إن خالة ومرضعة الأطفال طالبت مسؤولي التنمية الاجتماعية خلال زيارتهم الطفل «سعود» البالغ 6 أعوام في مستشفى الولادة والأطفال بأن لديها القدرة التامة على رعايتهم والاعتناء بهم متى ما أسندت إليها حضانتهم، منوهة إلى أنها لا ترغب منهم سوى الاهتمام بهم خلال سن الطفولة، وذلك من أجل أن يستطيعوا الخروج من كافة الأزمات النفسية والجسدية خلال الفترة المقبلة.

من جانبه، أكد المتحدث باسم صحة منطقة مكة المكرمة حمد العتيبي لـ«الوطن» الحرص التام على صحة الطفل، وتم تنويمه تحت الملاحظة الطبية، وأن حالته الآن مستقرة ولن تتم مغادرته إلا بعد أن تتم كافة الإجراءات النظامية من قبل الجهات الرسمية، حيث إن الطفل حضر إلى قسم الطوارئ وفق محضر رسمي من قبل الشرطة.

إلى ذلك، حمل عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية انتشار مثل هذه الحالات بين الحين والآخر، مؤكدا على ضرورة متابعة مثل هذه الحالات للأسر التي يكون لديها انفصال وعقد العديد من الدورات النفسية والتربوية وذلك من أجل القدرة على التعايش مع مثل هذه الحالات.

وكانت «الوطن» قد انفردت أمس بنشر قصة الأطفال الثلاثة وقضية طردهم من منزل والدهم المتهم بتعنيفهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«التنمية الاجتماعية» تبرم اتفاقاً مع «بنيان الخيرية» لإسكان المحتاجين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/22198596

الرياض - الحياة

أبرمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أول من أمس، في مقر الوزارة في الرياض اتفاق تعاون مع جمعية بنيان الخيرية النسائية للتنمية الأسرية، يهدف إلى تسكين وإيواء المستهدفين الذين تثبت حاجتهم الماسة للسكن، وكذلك توعيتهم وإرشادهم وتثقيفهم وتعليمهم، وإعانتهم على العمل خلال مدة الاتفاق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الممكنة لهم كافة.

ووقع الاتفاق من جانب الوزارة المشرف العام على قطاع التنمية الاجتماعية في الوزارة المهندس ماجد العصيمي، فيما وقعه من جانب الجمعية رئيس مجلس الإدارة ندى البواردي. وبموجب الاتفاق يتعاون الطرفان في دعم ومساعدة الفئات المستحقة من المجتمع، وتنفيذ برنامج «مكِن 2» الذي يستهدف إسكان الأيتام (مجهولي الأبوين) والأرامل والمطلقات والأسر المهجورة من مستفيدي الضمان الاجتماعي، وتمليك هذه الفئة مساكن ملائمة، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والعيش الآمن والاندماج المجتمعي لتلك الفئات، ومساعدتهم في تحسين وضعهم المعيشي. ويعمل الطرفان معاً على توفير المساكن المناسبة والملائمة، والرعاية الاجتماعية والتعليمية والمهنية والتوظيفية للفئة المستهدفة التي لا يتوفر لديها سكن مناسب، وتهيئتها بالمتطلبات الأساسية وسد حاجات المستفيدين وإعانتهم على العيش الكريم والكسب الحلال، في ظل رعاية اجتماعية تنموية تحقق لهم الاستقرار الأسري والاندماج المجتمعي. كما يجري العمل على تحويل هذه الفئة من فئة محتاجة إلى فئة تعتمد على ذاتها، ومساعدتهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع ليخدموا أنفسهم وأهليهم ومجتمعهم.

«السفارة المغربية»: العاملات المغربيات في «مركز رعاية» ولسن في سجن

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/22198597

الرياض - «الحياة»

ردت سفارة المملكة المغربية في الرياض على ما تداولته بعض مواقع التواصل الاجتماعي وصحف إلكترونية مغربية لحالة مغربيات في مركز لرعاية العاملات المنزلية في الرياض، مشيرة إلى أنه تضمن «مغالطات واتهامات مجانية.«

وأوضحت السفارة في بيان صحافي (تلقت «الحياة «نسخة منه)، أنه لا يوجد اتفاق ينظم استقدام الأيدي العاملة أو العاملات المنزليات بين المغرب والسعودية، وبالتالي فإن قدوم العاملات المنزليات للعمل في السعودية يتم خارج الضوابط النظامية، ويلعب الوسطاء والسماسرة دوراً في استفحال الظاهرة التي طالما نبهت إليها السفارة في أكثر من مناسبة.«

وقالت: «إن عقد العمل النموذجي الذي بموجبه تلتحق العاملة في المملكة والذي توقفت مصالح وزارة الخارجية والتعاون الدولي عن التصديق عليه منذ 7 كانون الأول (ديسمبر) 2014، ينص على أن مدة العقد سنتان قابلة للتجديد برضى طرفي العقد، مع فترة تجربة مدتها ثلاثة أشهر يحق لطرفي العقد خلالها طلب إنهائه على أن يتحمل العامل مصاريف السفر إن كان هو الراغب في إنهاء عقد العمل، وخارج هذه المدة يتوقف الأمر على قرار مكتب العمل وهو جهة شبه قضائية تفصل في المنازعات العمالية، وفي جميع الحالات فإن مغادرة المقيم للسعودية نهائياً أو موقتاً تحكمها قواعد قانونية واجبة التطبيق.»

وأضاف: «ادعت إحدى العاملات اللاتي ظهرن في الشريط أنهن يوجدن في سجن والحقيقة أنهن يوجدن في مركز لرعاية العاملات المنزليات، وهو مركز لإيواء العاملات المنزليات الرافضات للعمل أو المخالفات لنظامي العمل والإقامة من جميع الجنسيات في انتظار البت في ملفاتهن ومن ثم ترحيلهن إلى بلدانهن.»

وأشارت إلى أن مسطرة إحالة العاملات المنزليات إلى المركز المذكور تستوجب تقديم دعوى أمام مكتب العمل الذي يصدر قراره بعد درس كل حالة على حدة وغالباً ما يكون القرار ترحيل المعنية بالأمر، وحينها تتم إحالة القرار إلى إدارة مركز رعاية العاملات المنزليات، وإحالاته على إدارة الجوازات لاستخراج تأشيرة خروج نهائي العاملة». وواصل: «قامت مصالح السفارة خلال الأشهر الخمسة الماضية بمعالجة 60 حالة لعاملات منزليات بمدينة الرياض وحدها تم تسفيرهن إلى المغرب بتعاون مع السلطات السعودية». وأضاف: «بخلاف ما ادعت إحدى العاملات في الشريط، قامت المصلحة الاجتماعية في السفارة باستقبال الحالات الموجودة حالياً في المركز المذكور على فترات، وأصدرت الوثائق الضرورية لمباشرة مسطرة الترحيل بناء على رغبتهن؛ كما أوفدت مندوبها إلى مكتب العمل للتعجيل باستصدار قرارات ترحيلهن وإحالتها على المركز، وأوفدت مندوبها والمسؤولين عن القسم القنصلي والمصلحة الاجتماعية في أكثر من مناسبة إلى المركز للوقوف على ملفاتهن.»

وأشارت إلى أن موعد ترحيل المعنيات بناء على نتائج اجتماع لجنة داخلية تبت في إصدار التذاكر، ويرجع تأخر بعض الحالات إلى وجود مطالبات مالية أو حقوقية يتعين البت فيها من طرف جهة الاختصاص.»

واختتمت السفارة: «لم تتأخر يوماً في تقديم الدعم والمساندة لجميع الحالات الاجتماعية التي ترد عليها، في إطار الأنظمة والقوانين المحلية لبلد الإقامة، وأنها وجدت دائماً التفهم والتجاوب من طرف السلطات السعودية في معالجة هذه الملفات الاجتماعية، ولن تتوانى عن القيام بما يمليه الواجب حفاظاً على حقوق أبناء الجالية المغربية المقيمة بالمملكة العربية السعودية.»

الحياة
AL HAYAT

٤٥ في المئة من نزلاء «إصلاحية الرياض» غير سعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/22198598

الرياض - الجوهرة الحميد

كشفت المديرية العامة للسجون عن أن عدد نزلاء «إصلاحية الرياض «يبلغ نحو 4.900 نزيل، أغلبهم في قضايا مخدرات وسرقة، مبينة أن نسبة غير السعوديين ٤٥ في المئة، مشيرة إلى أنه تم إنشاء «الإصلاحية» وفق معايير عالمية، إذ تضم 44 جناحاً ويضم الجناح 124 نزيلاً يتم تصنيفهم وفق نوع القضية والفئة العمرية.

وكانت «المديرية» قامت بمبادرة في وقت سابق بدعوة عدد من الإعلاميين لزيارة «إصلاحية الرياض» بهدف الوقوف على الخدمات والبرامج التي تقدمها لنزلائها والمشاركة في تدشين الأنشطة الرياضية والبرامج الرمضانية المقدمة بمختلف اللغات، بالتعاون مع مكتب الدعوة بالصناعية.

وأكد المتحدث الرسمي للسجون العميد الدكتور أيوب بن نحيت أهمية وتأثير وسائل الإعلام الوطنية المختلفة للتعريف بالمنجزات الوطنية التي نفخر بها من تطوير للمؤسسات العقابية وتفعيل دورها الإصلاحي لتهذيب نزلائها وتأهيلهم ليعودوا لمجتمعاتهم أعضاء صالحين ومنتجين.

وأشار ابن نحيت إلى مستوى التأهيل العالي والمتخصص للعاملين على إدارة وتشغيل هذه المشاريع العملاقة من ضباط وإداريين وأطباء وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين ومدربين ومعلمين ومقدمي الخدمات المساندة، وذلك بجودة عالية وضمن معايير دولية مع المحافظة على كامل حقوقهم المدنية والإنسانية.

إلى ذلك، قدّم المدير العام للإصلاحية، خلال جولة استمرت يوم عمل كامل، شرحاً مفصلاً عن الإصلاحية، مبيناً أن المرافق تبلغ مساحتها ٥٤٥ ألف متر مربع، ومسطح بناء بمساحة ١٨٩,٤٤٣ متر مربع، مؤكداً أن الاستيعاب الحالي للإصلاحية يبلغ ٧٢٧٠ نزيلاً، مع توسع مستقبلي إضافي لـ٢٤٠٤ نزلاء، مبيناً أنه تم إنشاء «الإصلاحية» وفق معايير عالمية، إذ تضم 44 جناحاً ويضم الجناح 124 نزيلاً، كما يتم تصنيفهم وفق نوع القضية والفئة العمرية للنزيل من سن 18 فأكثر. وأكد العواد أن عدد النزلاء يبلغ نحو 4900 نزيل أغلبهم في قضايا مخدرات وسرقة، مشيراً إلى أن نسبة غير السعوديين تبلغ ٤٥ في المئة يتمتعون بالمزايا والخدمات كافة من دون تمييزهم عن السعوديين، من الملابس والأثاث والتعليم والتدريب ورعاية صحية شاملة والتغذية المقدمة من مطبخ حديث حاصل على شهادة الجودة الغذائية العالمية (هاسب). من ناحية أخرى، شملت الجولة المرافق التعليمية، من مدرسة تتميز بمستوى راقٍ من حيث المباني والبرامج والأنشطة المقدمة، إذ يستفيد من خدماتها حوالى 800 نزيل، ٥٠٠ منهم تعليم عام، و300 تعليم جامعي، إضافة إلى مراكز التعليم الفني والتدريب المهني، التي تقدم برامجها لتأهيل النزيل لمزاولة المهنة التي يختار، وإكسابه المهارات اللازمة للعمل في شركات ومصانع تم إبرام مذكرات تفاهم وعقود تعاون لتوظيف النزلاء أثناء وبعد انتهاء مدة تنفيذ الحكم.

وتقدم «الإصلاحية» الخدمات الاجتماعية للنزيل على يد أخصائيين اجتماعيين ونفسيين يعملون درساً لحالته لتقديم ما يناسبه من خدمات العلاج والتأهيل اللازمة، إضافة للخدمات العائلية للمتزوج، إذ تم توفير البيت العائلي بطاقم نسائي متخصص يحوي ١٦ جناحاً بخدمات فندقية وفناء ألعاب لتوفير جو عائلي يتمتع به النزيل مع زوجته وأطفاله مدة يوم كامل، إضافة إلى إمكان الخروج لزيارة عائلته في المنزل، والمناسبات الطارئة من علاج أو عزاء وزواج مدة ٢٤ ساعة تصل إلى ٤٨ ساعة، وفق الشروط والضوابط المنظمة لذلك.

يذكر أن حجم الإنفاق المالي الكبير المقدم للنزيل من راتب شهري ومكافأة مالية، هو في مقابل التدريب وحفظ القرآن الكريم ونفقات التعليم والتدريب والعلاج والتغذية والخدمات، إضافة إلى خفض مدة الحكم خمسة في المئة، في مقابل كل شهادة تعليمية أو برنامجين تدريب يحصل عليهما وحتى ١٥ في المئة حداً أعلى، وخفض ربع المدة، في مقابل حسن السيرة والسلوك، والعفو الملكي في شهر رمضان المبارك والمناسبات الوطنية.

الرفع للمقام السامي بتأسيس إدارة الحوكمة والشفافية بجميع الوزارات والهيئات

الشورى يصوت لإنشاء دوائر قضائية للبت بجرائم الفساد.. الثلاثاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://www.alriyadh.com/1599786

الرياض - عبدالسلام البلوي

كشفت مصادر "الرياض" عن استجابة لجنة مجلس الشورى لحقوق الإنسان والهيئات الرقابية لمقترح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في التقرير المحال للمجلس من خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء، بإنشاء دوائر قضائية

خاصة للنظر في القضايا الناشئة عن جرائم الفساد، وأكدت المصادر تبني اللجنة لمضمون توصية إضافية لعضوي الشورى حنان الأحمدي وعبدالله الجغيمان تضمنت إنشاء دوائر قضائية للبت في جرائم الفساد وسوء استخدام المال العام.
وفي شأن متصل، أخذت لجنة الهيئات الرقابية بمضمون توصية تدعو "نزاهة "إلى الرفع للمقام السامي بطلب تأسيس إدارة الحوكمة والشفافية في جميع الوزارات والهيئات وربطها بالوزير أو المسؤول الأعلى في الجهة، وهي توصية للعضو عبدالله الخالدي، كما أخذت اللجنة بمضمون توصية مشتركة للأعضاء لطيفة الشعلان ونورة المساعد وعطا السبيتي ولينة آل معينا، ونصت على تشكيل لجنة عليا برئاسة الهيئة وعضوية الوزارات ذات العلاقة، الداخلية، العدل، المالية، التعليم، الإعلام، الاقتصاد والتخطيط، التجارة والاستثمار، والجهات الرقابية الأخرى، تعنى بتكثيف وتنسيق جهود المملكة لتعزيز مكانتها في المؤشرات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي من أهمها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.
إلى ذلك، يصوت أعضاء الشورى الثلاثاء المقبل على أربع توصيات للجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية على التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام المالي 36 - 1437، وقد طالبت بدراسة واقع الفساد في القطاع الخاص، خاصة في القطاعات المصرفية والتمويلية والتأمين والمقاولات، ومدى تأثيره على القطاع العام، مشيرةً إلى أنها لاحظت تركيز الهيئة وبشكل أساس على مكافحة الفساد في القطاع العام ولم تُعرْ الفساد في القطاع الخاص أي أهمية تذكر، على الأقل من حيث تداخله أو تقاطعه مع الفساد في القطاع العام، وتؤكد اللجنة أن الفساد في القطاعات الكبرى مثل المصارف والتمويل والتأمين والمقاولات، له أثر مباشر على الفساد في القطاع العام، مشددة على أنه قد يكون من أحد أهم مسبباته.
ويصوت الشورى الثلاثاء المقبل، على توصية لجنة الهيئات الرقابية التي حثت مكافحة الفساد على إنشاء مؤسسات وجمعيات غير حكومية متعددة الأغراض لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، كما دعتها إلى التركيز على مسببات الفساد ومعالجتها وإجراء الدراسات المسحية لجميع الظواهر واقتراح الحلول الإدارية والنظامية.
يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد طالبت عبر مقترحاتها للمجلس بإيجاد آلية نظامية لتحديد المسؤول في الجهة المعنية بملحوظاتها عن عدم الرد عليها وعلى استفساراتها لإخضاعه للمساءلة النظامية، واشتكت من اقتصار صلاحياتها المتعلقة بالضبط على التحقق من البلاغات المتعلقة بجرائم الفساد والتحري عن حالاته في المشروعات، كما طالبت الهيئة بمنحها صلاحية الضبط، واقترحت توسيع نطاق الجهات المشمولة باختصاصاتها لتكون الجهات العامة في الدولة والشركات التي تملك حصصاً فيها والشركات المساهمة العامة والمؤسسات والجمعيات الأهلية ذات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات والمؤسسات الخاصة المتعاقدة مع جهات مشمولة باختصاصات الهيئة في نطاق تعاقدها.

تصويت على توظيف وتمكين النساء ومواجهة "التسرب بالقطاع الخاص

زيادة الفرص الوظيفية للنساء في القطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
www.al-madina.com/article/526978

جابر المالكي
كشف مجلس الشورى من خلال لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب عن ارتفاع ملحوظ في عدد العاطلات عن العمل بنسبة وصلت إلى 6%، كما رصدت أيضًا نسبة العمالة من الإناث من إجمالي العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص لا تتجاوز 29% . وأكدت اللجنة أن هذه النسبة تعتبر متدنية، وذلك خلاف ما تدعو له رؤية المملكة والتي تؤكد على رفع نسبة مشاركة المرأة، حيث سيصوت المجلس على توصية برفع النسبة المخصصة للنساء بزيادة الفرص

الوظيفية لهن في القطاع الخاص. كما أوصت الوزارة بتضمين تقريرها المقبل معلومات تفصيلية عن مشروعات العمل للانتقال من الرعوية إلى التنموية وعدد المستفيدين منها والخطة الزمنية لها.
إلى ذلك يصوت المجلس على توصية للجنة بتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا في الوزارة تحقيقًا للمصلحة العامة، كما يصوت على الإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي. ومن التوصيات التي تنتظر الحسم هي المسارعة في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من أضرار فادحة لحقت بأعداد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص.
وكان أعضاء مجلس الشورى في جلسة سابقة قد أكدوا على عدم الانخفاض في عدد المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي على الرغم من مرور عشرات السنين على إنشائه، متسائلين هل تم حل جميع مشكلات الفقر حتى يتم تجاهله في التقرير منتقدين وجود آلاف الوظائف الشاغرة لدى الوزارة ولم يتم سد العجز في الوظائف. ومن الموضوعات المنتظر حسمها حسم توصية على التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية والتي طالبت بتوسع برنامج حافز ليشمل جميع السيدات بمختلف الأعمار، معللًا بحرمانهن من برامج أخرى.
من ناحية أخرى، يناقش المجلس اليوم تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 36-1437، وطالبت اللجنة الصندوق بإعداد دراسة ميدانية عن أسباب تسرب العاملين في القطاع الخاص والتوصل إلى حلول للقضاء على هذه الظاهرة، وربط أدائه ومصروفاته مع خطة استراتيجية لهيئة توليد الوظائف ومعالجة البطالة وتوليد الوظائف وتوطين القطاعات لكل شرائح المجتمع في مختلف مناطق المملكة.

"العمل" تتابع حالة أطفال مكة المعنفين وتتوعد المتسببين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 رمضان 1438هـ - 3 يونيو 2017م
http://www.al-madina.com/article/526912

المدينة - جدة

A A

تفاعلت وزارة العمل والتنمية الإجتماعية اليوم، مع ماتداولته مواقع التواصل الاجتماعي حول تعرض ثلاثة أطفال للعنف الأسري بمكة المكرمة.
وأكد متحدث العمل خالد أبا الخيل عبر "تويتر" أنه يجري متابعة حالة الأطفال صحيا بالتنسيق مع الجهات الطبية، وتوفير الرعاية لهم، مبينا أنه سيتم استدعاء المتسببين في إهمالهم.

«الحقوقية» أكثر القضايا في المحاكم.. نهار رمضان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1551153

فاطمة آل دبيس (الدمام(
fatimah_a_d@

علمت «عكاظ» من مصادر موثوق بها، أن إجمالي القضايا الواردة إلى محاكم المملكة خلال شهر رمضان الماضي بلغت 65326 قضية، واستحوذت القضايا الحقوقية على النسبة الأكبر من إجمالي القضايا بواقع 52.7%، والتي تقدر بـ34450 قضية. فيما بلغت القضايا النهائية من إجمالي القضايا 20767 قضية (31.8%)، استقبلت محاكم المملكة 10109 قضايا جنائية أي ما يعادل 15.5%.

وبينما قضايا الخلع والطلاق بلغت 2635 قضية، وسجلت منطقة الرياض الرقم الأكبر بواقع 754 قضية، بينما استحوذت محاكم منطقة مكة المكرمة على 656 قضية، والمنطقة الشرقية سجلت 365 قضية، أكد قضاة سابقون لـ«عكاظ» عدم وجود تباين بين القضايا المرفوعة في شهر رمضان والأخرى، لكن القاضي السابق نصر اليمني يرى أن سبب ارتفاع قضايا الخلع والطلاق في شهر رمضان تعود إلى أسباب عدة، منها الغضب الناتج عن الجوع والعطش، أو الانقطاع عن التدخين في فترة الصيام، ما يخلق نقاشاً حاداً ينتهي بطلب الطلاق أو الخلع، لافتاً إلى أن فكرة عدم استقبال طلبات الطلاق والخلع خلال شهر رمضان في دول عربية منها دولة فلسطين، خطوة إيجابية، فقد يتراجع الزوجان عن قرارهما عندما يزول الغضب.

فيما يرى القاضي السابق طالب آل طالب أن القضايا الناتجة عن المشاجرات تحتل الجزء الأكبر من القضايا المنظورة في شهر رمضان، عازياً السبب إلى تأثر الشباب بالجوع والعطش.

وقال القاضي السابق صالح الشبرمي إن فكرة تقليل حدوث الطلاق في رمضان، فكرة جيدة في التصور العام إلا أن بعض الإحصاءات هي إثبات للطلاق كون الطلاق وقع قبل دخول شهر رمضان، وقد ثبت شرعاً، لكن الزوجان يتقدمان إلى المحكمة لإثباته قانوناً في الشهر الفضيل. بينما يعتقد القاضي السابق عبدالعزيز الشبرمي أن شهر الصيام لا يختلف عن بقية الأشهر، ولا يقتصر على قضايا محددة كون عمر الشهر الفضيل قصيرا مقارنة بعمر القضايا في المحاكم السعودية.

العدل تنهي 658 قضية جزائية يوميا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=305546&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2017-06-04 1:01 AM

أفصحت المؤشرات القضائية بوزارة العدل أن المحاكم الابتدائية أنهت 47% من القضايا الجزائية الواردة إليها بجميع المناطق خلال الأشهر الـ8 الماضية، وعددها 110480قضية جزائية، بشقيها الحق العام والخاص، بمعدل 658 قضية يوميا، فيما تصدرت منطقة الرياض الأكثر استقبالا للقضايا .

الحياة
AL HAYAT

التعليم من أجل التوظيف.. لماذا؟

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Mohammed-Almokhtar-Alfaal/22130741

محمد المختار الفال

جدل قديم متجدد: هل مهمة التعليم والجامعات هي تخريج «موظفين وعمال»، أم رسالتهما ومهمتهما تخريج «متعلمين» لديهم الأساس «المعرفي» لعلوم عصرهم وعلى المؤسسات و«أهل السوق» تدريبهم وتجهيزهم لمتطلبات العمل؟

تغليب رأي المدافعين عن الجزء الثاني من السؤال – بغض النظر عن مشروعيته – كانت نتيجته وقوف آلاف الشباب من الجنسين على أبواب أرباب العمل من دون أن يحظوا بالدخول، لأن مواقع الإنتاج يحتلها أصحاب «المهارات» الذين تدربوا في الميدان أو تحملوا الرواتب المتدنية وساعات العمل الطويلة حتى يحصلوا على تلك المواقع، ومن الضروري تفهم الحقيقة الواقعية أن أرباب العمل يخوضون »منافسة» فرضتها آلية السوق وشروطه، ما يوجب عليهم البحث عن أصحاب الخبرة والمهارة بأقل كلفة.

وإذا استمر المسؤولون عن التعليم العام والجامعي «يجادلون» بأنهم غير مسؤولين عن توفير «شروط السوق»، فإن مآل خريجي مؤسساتهم الوقوف على الأبواب في صفوف الانتظار المتطاولة، وهذا معناه زيادة أرقام الباحثين عن العمل من الشباب، الأمر الذي يشكل عبئاً على الوطن، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً.

آن الأوان للخروج من هذا «الجدل» ومباشرة المشكلة والتعرف على رأي الشباب ومحاولة الإجابة على أسئلة تبدو مهمة من نوع: هل تعد المناهج وتصمم البرامج وأساليب إيصالها لتلبية حاجات الشباب؟ وهل تعرّف واضعو المناهج ومصممو البرامج على أهداف وحاجات من يدخلون الجامعات والمعاهد العليا؟

يمكن المجازفة بالقول إن غالبية من يدخلون الجامعات يريدون أن ينتهي بهم التعليم الجامعي إلى ميدان العمل مسلحين بما يمكنهم من المنافسة، وبالتالي لا بد أن تكون المناهج والبرامج وطرق التدريس وتلقي المعرفة مبنية على إعداد الأجيال المتتالية لمرحلة ما بعد مقاعد الدراسة، أي أن تكون المراحل الدراسية «مقدمات» طبيعية إلى ثقافة سوق العمل بكل شروطها وحاجاتها المتغيرة والمتجددة.

وهذا يقود إلى وجاهة الرأي القائل بضرورة أن تتبنى المؤسسات التعليمية مشروع «التعليم من أجل التوظيف» الذي يقوم على تصورات عملية تقدر وتتفاعل مع قضية «التنافس» في سوق العمل وما تقتضيه تلك المنافسة من أدوات ومهارات وقدرة على التكيف معها، فليس من المعقول ولا العملي مطالبة مؤسسات الإنتاج بالتخلي عن شرط «المهارة» في توظيف العاملين لديها مع ارتفاع الكلفة، لأن ذلك يؤدي إلى تدني الإنتاج كماً ونوعاً، ويفضي إلى تراجع قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة التي تحكمها قوانين «السعر والجودة.«

والمخرج من هذه «الدائرة المغلقة» هو اتجاه مؤسسات التعليم إلى «التعليم من أجل التوظيف» من دون التخلي عن شرط «المعرفة» والعمل على التخلص من إشكال »التناقض المتوهم» بين متطلبات العمل ومسؤولية التطور العلمي ومعايشة لغة العصر.

وبرنامج «التعليم من أجل التوظيف» إذا أريد له النجاح يجب ألا تنفرد به وزارة التعليم، بل ولا حتى الوزارات الأخرى المعنية، بل يجب أن يشترك فيه القطاع الخاص بالرأي والمشورة والإسهام »الحقيقي» في وضع المناهج الملبية لحاجات السوق. وإذا توافرت القناعة بأهمية هذا البرنامج، فهو بحاجة إلى منظومة متكاملة توفر البيئة القادرة على استثمار قدرات الشباب وفتح الآفاق أمامهم، ومن عناصر هذه المنظومة :نظام تمويلي متفهم لطبيعة وهدف المشروع وقادر على الاستجابة لحاجات رواد الأعمال من الشباب، يتفاعل مع طموحاتهم وتطلعاتهم للابتكار وارتياد مجالات جديدة تحتاج إلى رأسمال «مغامر» لديه الشجاعة لاستغلال الفرص غير المسبوقة، كما يحتاج هذا البرنامج إلى مراكز أبحاث ومحاضن تدريب تصقل مواهب الشباب وترشد طاقاتهم وتقدم لهم المشورة والخبرة التي تعينهم على اختصار الوقت والاستفادة من

التجارب السابقة. وسيكون من مهمة هذه «المحاضن» تغيير نظرة الشباب إلى ثقافة العمل ودور «الريادة» في اكتشاف آفاق جديدة من خلال تقديم »النماذج» الناجحة في العالم وفي البيئات المشابهة.
ومن حسن الحظ أن هناك مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية بدأت تعنى بقضية «تمكين الشباب اقتصادياً» وتعمل على استثمار طاقات الشباب من خلال دعوة شركاء التنمية إلى تدارس السبل الكفيلة بتحقيق الأهداف المشتركة. وقد خطت بعض تلك المؤسسات في هذا الاتجاه لتشكل «جسوراً» تربط بين الشباب ومصادر التمويل وحشد الموارد وتحفيز رأي المال الباحث عن الفرص المميزة ولديه المرونة والشجاعة لتبني أصحابها.
وفي هذا الصدد يشار إلى أن مبادرة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي جعلت من «تمكين الشباب اقتصادياً» قضيتها المحورية في لقائها السنوي الـ42 الذي اختتم أعماله في الـ18 من هذا الشهر في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، إذ اجتمع 57 شاباً وشابة من 57 دولة (أعضاء مجموعة البنك) في «قمة الشباب» لتدارس ومناقشة قضايا التنمية في بلدانهم ومجتمعاتهم والطرق الأمثل لتمكينهم من الإسهام في إيجاد الحلول العملية لها. وكانت تجربة مميزة تفجرت فيها طاقات الشباب، على اختلاف مناطقهم وقاراتهم ولغاتهم والتحديات التي تواجه مجتمعاتهم، وكان «القاسم المشترك» بين أطروحاتهم تلك الحماسة الإيجابية والوعي الناضج والتفهم المستوعب للكثير من التحديات وضرورة مواجهتها بالعلم والعقل وترشيد السلوك والعمل المشترك على صيانة سمعة قيمهم وثقافتهم وتقديم النموذج العملي لطاقات الشباب.
وهذه التجربة »قمة الشباب» التي انعقدت تحت مظلة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، واحدة من المبادرات المشجعة على إشراك الشباب في مشاريع تنمية مجتمعاتهم، وتمكينهم اقتصادياً للتحرر من الارتهان للوظيفة، والخروج من دائرة المحتاجين للمساعدة إلى أدوات إنتاج قادرة على تغذية القطاعين العام والخاص، وإمدادهما بالطاقات المميزة القادرة على الابتكار.
وحتى يمكن الخروج من جدلية «التعليم وسوق العمل» بما يحقق متطلبات التنمية لا بد من «تجسير» المسافة بين مؤسسات التعليم ومراكز الإنتاج وخروج نتائج البحث العلمي من المعامل والغرف المغلقة إلى مراكز الصناعة، وتخليص البيئات الجامعية من تلك «البحوث الهشة» التي لا يتجاوز أثرها منح صاحبها درجة علمية تضيفه إلى أعداد الباحثين عن العمل.

AL-JAZIRAH الجزيرة

لماذا تفشل مشروعاتنا التعليمية أحياناً

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م
http://www.al-jazirah.com/2017/20170604/ar7.htm

د.عبدالعزيز العمر

*نفذت وزارة التعليم عبر تاريخها مشروعات تعليمية عديدة، كثير منها لم يحقق النجاح المتوقع، وبعضها لم يحقق أيّ نجاح، نذكر من هذه المشروعات على سبيل المثال مشروعات لتطوير أداء المعلمين، مشروعات لتطوير المناهج، مشروع السنة التحضيرية، مشروع حاسب لكل طالب، مشروع المختبرات الافتراضية، مشروع التخلص من المدارس المستأجرة، مشروع التقويم المستمر المتعثر حالياً فيما يبدو، الخ . السؤال المهم الذي يجب طرحه هو: لماذا تتعثر كثير من مشروعاتنا التربوية؟ الإجابة باختصار شديد هي كما يلي :تفشل مشروعاتنا التعليمية بسبب اعتقادنا أنّ المال وحده كفيل بحل أي مشكلة تعليمية، أو بسبب غياب مساءلة ومحاسبة من يتصدون لمشروعاتنا التطويرية، أو بسبب أنّ الذي يقف خلف كل مشروع تطويري هو شخص قيادي وليس المؤسسة التعليمية، حيث تموت هذه المشروعات التعليمة بموت أصحابها أو بمغادرتهم الكرسي. كما تفشل مشروعات التطوير بسبب ضعف التنسيق والتكامل بين القطاعات المعنية بالمشروع التطويري، تفشل جهود التطوير بسبب توجهها أحياناً نحو الإعلام والشكليات والبهرجة على حساب جوهر المشروع، تفشل مشروعاتنا التعليمة لأننا نستعير بعضها من مجتمعات متقدمه تختلف عنا في ثقافتها ونظامها الإداري، تفشل مشروعات تطوير التعليم بسبب استعجالنا تعميمها دون أن تتوفر لها البنية التحتية المطلوبة لنجاحها، وخصوصاً المعلمين المؤهلين والمباني والتجهيزات الملبية لمتطلبات المشروع التعليمي، تفشل مشروعاتنا التعليمية لأن العلاقات

الشخصية والعشائرية (وليس الكفاءة المهنية)، تلعب أحياناً دوراً كبيراً في اختيار من يديرون هذه المشروعات التعليمية، تخيل- مثلاً - أن هناك من لا يعرف اللغة الإنجليزية عمل مستشاراً لدى مشروع الابتعاث، بل إن خريجاً أكاديمياً جديداً خبرته صفر تصدى لمسؤولية تعليمية أكبر منه.

كاريكاتير

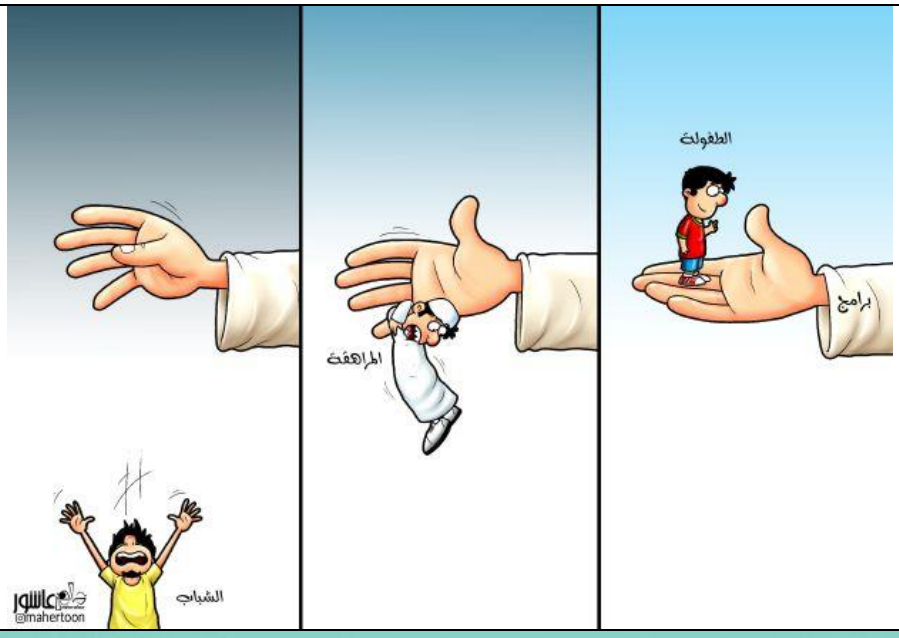

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/22185298

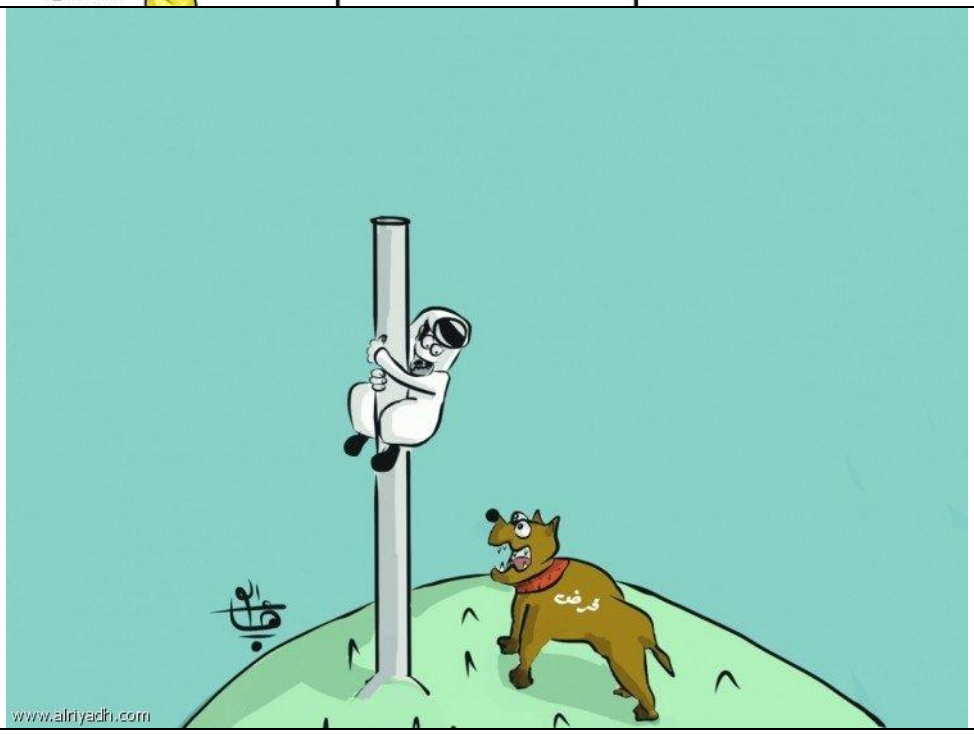

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 رمضان 1438هـ - 4 يونيو 2017م

http://www.alriyadh.com/1599827